

التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2008)

سالم محمد صالح اليوزبكي
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل - العراق
نسليم زهير حمد عبدالله
E-mail: Salim51956@yahoo.com

الخلاصة

تهدف الدراسة إلى قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في كل من (الأردن، سوريا، مصر، المغرب) وذلك باستخدام الأسلوب الرياضي في حساب مؤشرات التنمية المستدامة وفي قياس العوامل المؤثرة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة باستخدام الأسلوب القياسي والاقتصادي في التحليل، إذ تعد التحولات الاقتصادية الكبرى وما أفرزته من نمو اقتصادي بمعدلات مرتفعة في ظل إهمال للمعايير والأسس الاقتصادية للموارد الاقتصادية المتاحة، وانعكاساتها الخطيرة في الحياة المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأثارها في الحياة الطبيعية بمواردها ومناخها وكنائنها، وإرتفاع التكاليف الاقتصادية (تكاليف التلوث، تكاليف الكوارث الطبيعية والصناعية، تكاليف المخلفات والنفايات، تكاليف التغيرات المناخية، تكاليف الاخلال بالتنوع الاحيائي والتوازن البيئي، تكاليف التصحر، تكاليف الهدر والاستغلال التجاري المكثف للموارد الصناعية والزراعية..). وهذا الأمر أدى إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية وما يرتبط بها من تحولات ونمو اقتصادي من أجل تبني سياسات للتنمية المستدامة والنمو الدائم ويتم في إطارهما الاستخدام العقلاني للموارد والحفاظ على الحياة والمناخ والثروات ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة بتمديد مدة الانتفاع بالموارد المتاحة، هذا وتوصل الباحث إلى ان بلدان العينة قد حققت انجازات متباينة نحو تحقيق التنمية المستدامة، إذ حقق الأردن أعلى نسبة من مجموع (100%) من مؤشرات التنمية المستدامة ويليها سوريا ومن ثم المغرب ومصر وهي (42.7، 39.4، 38.6، 33.5) على التوالي إلا ان تلك المنجزات لا تمثل المستوى المطلوب، كما تباينت المتغيرات المستقلة في تأثيرها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة وهي (نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات، معدل البطالة) لبلدان العينة.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، بلدان العينة.

تاريخ تسلم البحث: 2013/3/2، وقبوله: 2013/11/11.

المقدمة

احتل موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، فأصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والمتقدم على حدٍ سواء، وتهدف التنمية المستدامة إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية ومستوى معاشي لا يضعف من قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان في المستقبل، وبذلك أصبحت التنمية المستدامة ضرورة ملحة لبقاء كل من الإنسان والبيئة وان تحقيقها يتطلب حدوث تغيرات جذرية في مجالات التفكير والبناءات الاقتصادية والاجتماعية وانماط الاستهلاك والانتاج، فالتنمية المستدامة هي عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، فهدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية لصالح المجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة، وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف أمثل لتلك القدرات في جميع الميادين، وبهذا يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير لثراء الحياة البشرية. تتحدد مشكلة البحث في ان بلدان العينة تعاني من حالة تدهور في مواردها الاقتصادية وإمكاناتها المادية بفعل عوامل عديدة بيئية وأخرى تكاد تستهلك المدخلات والموارد دونما تعويض أو تطوير وحيث الاحتياجات السلعية والخدمية تأخذ بالتزايد والتنامي لذا لا بد من مواجهة هذه التحديات للحفاظ على الموارد والطاقات البيئية وتجديدها لأجل توفير متطلبات الحاضر والمستقبل، وهذا يستوجب الاهتمام بالتنمية المستدامة لضرورتها وأهميتها في الحفاظ على الموارد والطاقات المختلفة للمجتمع. لذا تتأني أهمية البحث من واقع الظروف الحالية التي يعيشها العالم بنظامه الجديد والذي يشكل نقطة اهتمام بارزة لدى اقتصاديي العالم الثالث ومنها بلدان العينة إلى ضرورة وأهمية التنمية المستدامة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالحفاظ على الموارد البيئية وديمومتها وتجديدها بالدرجة الأولى ولإيفاء الاحتياجات الحالية والمستقبلية. ويهدف البحث إلى قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة وإيضاً إلى القياس الكمي للعوامل المؤثرة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

وتحدد فرضية البحث في محورين الاول: نتيجة للآثار البيئية الضارة الناتجة من القطاعات الاقتصادية المختلفة ونتيجة لاستهلاك الموارد والطاقات سعت دول العينة الى الاهتمام بالتنمية المستدامة وان تحقيقها يتفاوت بتفاوت تطبيق استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة المتبعة في بلدان العينة. والثاني: يوجد عدد من المتغيرات يتفاوت تأثيرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة المختارة في التحليل.

ومن اهم الدراسات والبحوث التي اجريت في هذا المجال دراسة، Roger. James (1996) فتم تطوير مؤشرات ومقاييس التنمية المستدامة وعرفها بانها التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على زيادة معدل الرفاهية للفرد خلال الزمن، ويمكن من هذا التعريف ان تقاس التنمية المستدامة بالاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي او بالاعتماد على مقاييس اوسع لقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تشمل المستوى التعليمي والصحي، فضلا عن وجود طريقتين لتحقيق التنمية المستدامة فالأول الاسلوب الاقتصادي، والثاني بيئي، فالاقتصادي اقترح خزين رأس المال الثابت معيار للاستدامة اذ تتحقق الاستدامة بعدم انخفاض هذا الخزين خلال الزمن ويتضمن رأس المال الثابت، رأس مال مادي وبشري وطبيعي، والثاني يسمى الاستدامة القوية والذي يعتمد على رأس المال الطبيعي وان لا يتناقص خزينه في تقديم الخدمات غير القابلة للإخلال في النشاط الاقتصادي، ودراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2001) اشارت فيها الى ان التنمية المستدامة تشير الى مجموعة واسعة من القضايا، وهي تنطوي على نهج متكامل في ادارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية. فبذلك يحتاج صانعو القرار الى معلومات للمضي نحو تحقيق التنمية المستدامة، منها معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن اثر التدخلات، وبذلك فان مؤشرات التنمية المستدامة تمكن اصحاب القرار وواضعي السياسات من معرفة ما اذا كانوا على الطريق الصحيح وتساعدهم على رصد التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة. ووضحت بان المؤشرات الاقتصادية تستخدم لتحديد اهداف التنمية وتقييم مدى التقدم المحرز ولاسيما زيادة الدخل الفردي اذ يعتبر الهدف الرئيسي للتنمية غير ان ذلك قد تغير لان بيانات الجامعات الاقتصادية الكلية تخفي فروقا بين المجموعات ولا تلقي أي ضوء على مجال الاستدامة والتنمية فضلاً عن ذلك عملية تفاعلية، اذ ان السياسات لا تؤثر في الاهداف التي وضعت السياسات من اجل التأثير عليها فحسب، بل تؤثر ايضا في متغيرات اخرى، وبالتالي فان النتائج العامة ليست دائماً ايجابية، ولتحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة هذا قدرات كبيرة من المهارة ويقتضي تغيير انماط صنع القرار وبالتالي لاد من دمج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في عملية التنمية لينسجى سلوك الطريق المؤدي الى التنمية المستدامة، ودراسة الهيئي (2005) حدد فيها ان النمو الاقتصادي والتوسع الحضري خلال العقود الثلاثة المنصرمة فرض ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية للمنطقة العربية وعلى بيئتها، وكثير من الموارد الطبيعية اخذت بالتدهور أو مهددة في بعض الحالات بالاختفاء تماما نتيجة للإدارة غير المستدامة للموارد واختلال التوازن بين العرض المحدود والطلب المتزايد. وهذا انعكس بدوره في مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي والتي كانت متدنية مقارنة بالاقاليم الأخرى في العالم. وكما اوضح أن تحقيق الإدارة السليمة للتنمية المستدامة والارتقاء بمؤشرات التنمية المستدامة يتطلب تنظيم مؤسسي متكامل يحقق عدة وظائف اهمها وضع برامج التنمية المستدامة، وإدارة تنفيذ البرامج، ووضع برامج حماية البيئة وحفظها من التدهور، ودراسة Steevenze (2005) اوضح فيها ان مفهوم التنمية المستدامة احدث تحديات كبيرة من حيث القياس للسياسات التنفيذية العامة، فسياسات التنمية المستدامة تتفق الى مؤشرات كمية تستند عليها السياسات التنفيذية العامة، اذ ان تحقيق التنمية المستدامة تتضمن زيادة الكفاءة الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الثروة المادية الاجتماعية والبيئية، ووضح ان قياس التنمية المستدامة يتطلب التدابير البسيطة التي تبلغ صانعي القرار حول القضايا والاتجاهات الرئيسية فضلاً عن التدبير الأكثر تفصيلاً لدعم تحليلات معقدة يجب ان يكون الاهتمام " بجانب العرض " حيث كيف يمكن ان تكون الاحصاءات والمؤشرات افضل وايضا "بجانب الطلب " اذ كيف يمكن لهذه تفسير مؤشرات يمكن استخدامها لتقييم اطر الاستدامة في مختلف المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ودراسة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولجنة التعاون والتنمية (2008 Anonymous)، أكدت فيه ان مفهوم الرفاه يمتلك كثيراً من الإمكانات لقياس التنمية المستدامة وهو خارج نطاق الاقتصاد التقليدي، فكان اهتمام الاقتصاديين بشكل رئيسي بالرفاه المستمد من الاستهلاك التقليدي فاذا نظرنا الى الرفاه على انه استهلاك ويشمل هذا الاستهلاك التمتع بأي سلعة أو خدمة تساهم في رفاهية الفرد بما في ذلك توفير الأشياء بحرية طبيعتها مثل منتجات الغابات وغروب الشمس أي يصل الاستهلاك الى التمتع بفوائد حقوق الانسان او اللياقة النفسية وهذا مفيد لقياس التنمية المستدامة، وأوضحت ان التفسير الأكثر جوهرية والأوسع اقتصادياً للتنمية المستدامة هو زيادة الاستهلاك على مدى مدة طويلة جداً، وان الهدف منها هو ضمان الرفاه للذين يعيشون حالياً وتلك الامكانات لرفاه الاجيال القادمة والمسمى المنحنى الشخصي للمستقبل.

مواد البحث وطرائقه

منهج البحث: اعتمد البحث في منهجه على الربط بين اتجاهين الاول وصفي يستند على مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات الاقتصادية والثاني يشمل على قسمين الاول يتعلق بأسلوب التحليل الذي يعتمد القوانين والطرق الرياضية في قياس مدى تحقق التنمية المستدامة في بلدان عينة البحث والثاني كمي يستند الى طرائق التحليل الكمي الذي يعتمد طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه وتفسير النتائج اقتصادياً ولغرض إثبات صحة فرضية البحث وتطبيق الجانب الثاني (التحليل الرياضي الكمي) من الدراسة تم اختيار عدد من البلدان العربية لتكون عينة لدراستنا وهي (الأردن وسوريا ومصر والمغرب) وذلك لكون هذه البلدان قد تبنت منهج تنموي والموارد والامكانات والطاقات المتوفرة لديها بالدرجة الاولى وقد اشتمل القسم الاول (التحليل الرياضي) على مؤشرات التنمية المستدامة وهي:

اولاً: المؤشرات الاقتصادية.

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

GDP per capital

2. إجمالي الاستثمار الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

Gross fixed in investment in GDP

3. صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات.

Export of goods and services as a percentage of imports of goods and services

4. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

Current account balance as percentage of GDP

5. مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

Total external debt as percentage of GDP

6. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

Net official development assistance

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية.

1. الفقر البشري. Human poverty

2. نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

Population life below the national poverty line

3. معدل البطالة. Rate unemployment

4. مصدر الماء المؤمن. Water resource supply

5. نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم فوق 15 سنة وهم أميون.

Raito of people above is years and ignorant

6. المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

Total average of going up second any school

7. معدل النمو السكاني.

Average of population growth

8. النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

Percentage of urbane zones

ثالثاً: المؤشرات البيئية.

1. نصيب الفرد من الموارد المائية.

Water resources per capital

2. الاستخدام السنوي للمياه من مجموع كمية المياه المتجددة.

Uses per year from total rewnable water resources

3. متوسط نصيب الفرد الأراضي المزروعة.

Available crop lands per capital

4. كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً.

Annual use of fertilizers

5. الأراضي المصابة بالتصحر.

Lands affected by desertification

6. التغيير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة البلد.

The change of forest area as percentage of country area

رابعاً: المؤشرات المؤسسية.

1. خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.

Main phone lines per 1000 person

2. المشتركون في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة.

Partaking in phone per 1000 person

3. الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.

special computers per 1000 person

4. مستعملو الانترنت لكل 1000 نسمة.

User of internal per 1000 person

5. عدد اجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة.

The numbers of Tv per 1000 person

6. عدد العلماء والمهندسون لكل مليون نسمة.

The numbers of scientists and engineers per one million person

7. الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

The expenditures about research and developing as percentage of GDP

ومن حيث النتائج المتحصلة والمتحققة من هذه المؤشرات وعلى ضوء بيانات بلدان العالم المتقدمة يمكن تحديد مدى تحقيق بلدان العينة للتنمية المستدامة للمدة (1980-2008)

وقد اشتمل القسم الثاني على التحليل الكمي وهو اسلوب التحليل القياسي على نماذج قياسية والتي تبين أثر المتغيرات المستقلة في عدد من مؤشرات التنمية المستدامة التي تم اختيارها في هذا الجزء وهي:

أولاً: نموذج نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + U_i$$

اذ تمثل (Y_i) المتغير المعتمد (نموذج نسبة الاستثمار الإجمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وتمثل (X₁-X₅) المتغيرات المستقلة المؤثرة وهي:

X₁ نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة مئوية

X₂ نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي. نسبة مئوية

X₃ نسبة الاستيرادات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي. نسبة مئوية

X₄ الدخل القومي. بالقيمة الثابتة للدولار الامريكي في عام 2000

X₅ نسبة اجمالي الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي. نسبة مئوية

U_i = المتغير العشوائي

ثانياً: نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5$$

اذ تمثل (Y_i) المتغير المعتمد (نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات)

وتمثل (X₁-X₅) المتغيرات المستقلة المؤثرة وهي:

X₁ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة مئوية

X₂ الدخل القومي بالقيمة الثابتة للدولار الامريكي في عام 2000

X₃ نسبة الاستيرادات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة مئوية

X₄ سعر الصرف. نسبة مئوية

X₅ نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي. نسبة مئوية

U_i = المتغير العشوائي

ثانياً: معدل البطالة:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5$$

اذ تمثل (Yi) المتغير المعتمد (معدل البطالة)

وتمثل (X₁-X₅) المتغيرات المستقلة المؤثرة وهي:

X ₁ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مئوية
X ₂ نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مئوية
X ₃ نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مئوية
X ₄ معدل الفقر	نسبة مئوية
X ₅ معدل النمو السكاني	نسبة مئوية
U _i = المتغير العشوائي	

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها 29 عاماً (1980-2008) وفيها تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل والتي تعطي أفضل مقدرات خطية غير متحيزة.

النتائج والمناقشة

أ- التحليل الرياضي والاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة.

يمكن قياس الوضع الحالي للتنمية المستدامة في بلدان العينة (الأردن، سوريا، مصر، المغرب) وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وفيما يلي تحليلاً لواقع التنمية المستدامة في بلدان العينة من خلال الاعتماد على مجموعة من مؤشرات القوة الدافعة - الحالة - الاستجابة للفئات:

اولاً: المؤشرات الاقتصادية وتشمل:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقاس مستوى الانتاج الكلي وحجمه. ومع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً فانه يمثل عنصراً مهماً من عناصر نوعية الحياة. (الهيبي، 2005) اذ ان تحقيق زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد شرطاً ضرورياً وان كان غير كافٍ في تقدير مستوى التنمية المستدامة أي أن لهذا المؤشر تأثير ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة ومن خلال مقارنة المتوسطات المتعلقة بالمؤشر المذكور آنفاً في بلدان العينة للمدة المذكورة آنفاً نجد بان الاردن يأتي بالدرجة الأولى من حيث الأهمية ويليه مصر ومن ثم المغرب وسوريا وهي (1950.0، 1304.4، 1268.9، 1139.5) على التوالي كما موضح في الجدول (1).

2- الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يقصد بهذا المؤشر الانفاق على الاضافات الى الاصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، اذ يقيس نسبة الاستثمار الى الانتاج. (الهيبي، 2005) وهنا ينبغي الإشارة الى اهمية تخصيص قسطاً كبيراً من التكوين اراسمالي، ولاسيما في المراحل المبكرة منها، لقطاع بناء الانشاءات بهدف توسيع مشروعات البنية الاساسية من اجل تحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة وزيادة معدلات الاستثمار في الموارد والامكانات الذاتية من جهة اخرى. (سماقه بي، 2006) وأن لهذا المؤشر تأثير ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضوء المتوسطات نجد بان المغرب يسهم بدرجة الاولى ويليه الأردن ومن ثم مصر و سوريا وهي (31.4، 29.2، 24.4، 22.0) على التوالي وكما في الجدول (1)

3- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات: يبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد، بعبارة اخرى يعكس قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد من دون حدوث عجز. ويعبر عنه كنسبة مئوية. (مجهول، 2011) وان لهذا المؤشر تأثير ايجابي قوي في تحقيق التنمية المستدامة فكما ازدادت هذه النسبة كلما ازدادت قدرة الصادرات على تغطية نفقات الواردات ومن ثم القدرة على توفير متطلبات التنمية بشكل عام وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال ملاحظة متوسطات هذا

المؤشر لبلدان العينة للمدة المذكورة آنفاً نلاحظ بان سوريا تسهم بدرجة الأولى ويليها المغرب ومن ثم مصر والأردن وهي (87.5، 78.2، 75.1، 59.8) على التوالي كما يتضح من الجدول (1).

4- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون. ويربط هذا المؤشر بقاعدة الموارد، مما يوضح قدرة الدولة على نقل الموارد الى انتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد. (الهييتي، 2005) فضلاً عن انه يوضح مقدار الفائض او العجز كما يبين مدى سرعة تأثير الاقتصاد سلباً، وترتبط نسبة المؤشر المذكور آنفاً الإجمالي ارتباطاً عكسياً مع عملية التنمية المستدامة فإذا كانت قيمة المؤشر موجبة أي وجود فائض كانت عملية التنمية المستدامة باتجاه ايجابي وبالعكس إذا كانت قيمته سالبة، وعلى ضوء المتوسطات لهذا المؤشر في بلدان العينة للمدة المذكورة آنفاً نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الأولى ويليها مصر ومن ثم المغرب والأردن وهي (2.8، -0.2، -3.4، 4.6) على التوالي وكما في الجدول (1).

5- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل نسبة مجموع الدين الخارجي المعطى او المتلقى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ويقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون. (الهييتي، 2007)، وان للمؤشر المذكور انفاً علاقة عكسية مع التنمية المستدامة فكلما ازدادت نسبة هذا المؤشر أي ازدادت الديون التي يتحملها ذلك البلد كلما انخفضت عملية تحقيق التنمية المستدامة وبالعكس اذا انخفضت، فنجد من خلال ملاحظة المتوسطات الخاصة بهذا المؤشر لبلدان العينة بان مصر يتحمل اقل الديون ويليها المغرب ومن ثم سوريا والأردن وهي (57.6، 64.5، 80.8، 92.8) على التوالي وكما في الجدول (1).

6- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف الى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية ويكون بشكل نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (اميمة، 2008)، وتشمل المساعدة الانمائية الرسمية (المنح، القروض الميسرة) التي تقدم الى بعض الدول او الاقاليم (مجهول، 2001) وان لهذا المؤشر تأثير ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة ومن المتوسطات المتعلقة بالمؤشر المذكور آنفاً لبلدان العينة نلاحظ بان الأردن يأتي بالدرجة الأولى ويليها مصر ومن ثم سوريا و المغرب، وهي (12.5، 3.4، 3.8، 2.8) على التوالي وكما في الجدول (1).

ولأجل قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة فقد تم إعطاء المؤشرات الاقتصادية نسبة (40%) من نسبة إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة (100%)، فقد حصلت سوريا على أعلى نسبة ومن مجموع (40%) من المؤشرات الاقتصادية ويليها الأردن ومن ثم المغرب ومصر وهي (16.79، 16.7، 15.75، 12.99) على التوالي وكما في الجدول (2).

الجدول (1): متوسطات المؤشرات الاقتصادية في بلدان العينة للمدة (1980-2008)

Table (1): The averages of economic indicators of sample countries for period (1980-2008).

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	المؤشرات Indicators
1268.9	1304.4	1139.5	1950.0	1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capital
31.4	24.4	22.0	29.2	2- الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Gross fixed in investment in GDP
78.2	75.1	87.5	59.8	3- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات Export of goods and services as a percentage of imports of goods and services
-3.4	-0.2	2.8	-4.6	4- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Current account balance as percentage of GDP
64.5	57.6	80.8	92.8	5- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Total external debt as percentage of GDP
2.8	4.3	3.8	12.5	6- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Net official development assistance

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هذه المؤشرات في بلدان العينة للمدة (2008-1980).

Source: preparing by researcher depending on the data of indicators of sample countries for period (1980-2008).

الجدول (2): نسبة مساهمة المؤشرات الاقتصادية من اجمالي مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (2): The shares of economic indicators of total sustainable development indicators of sample counters for period (1980-2008)

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	%	المؤشرات الاقتصادية Economic indicators
2.57	2.62	2.35	3.68	%5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capital
6.95	5.40	4.87	6.47	%8	إجمالي الاستثمار الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Gross fixed in investment in GDP
3.59	3.45	4.01	2.74	%5	صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات Current account balance as percentage of GDP
1.5-	3.17-	1.86	0.8-	%8	رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Current account balance as percentage of GDP
2.29	2.4	1.92	1.85	%7	مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Total external debt as percentage of GDP
1.85	2.29	1.78	2.76	%7	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Net official development assistance
15.75	12.99	16.76	16.7	%40	مجموع Total
3	4	1	2		تسلسل البلد Serial of country

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومتوسطات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدمة.

Source: preparing by researcher depending on data and averages of sustainable development indicators in development countries.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية:

- 1- الفقر البشري:** هو مؤشر مركب يتكون من ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية (وديع، 2002) هي:
 - أ- حياة طويلة وصحية (تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين).
 - ب- المعرفة (الأمية) (ويمثل تلك النسبة من السكان الأميين أولئك المستبعدين من المعرفة).
 - ج- توافر الوسائل الاقتصادية (يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).
 هذا المؤشر بأبعاده الثلاثة يؤثر تأثيراً سلبياً في تحقيق التنمية المستدامة، ومن متوسطات هذا المؤشر في بلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً نجد بان الأردن احتل موقع الصدارة في تحقيق التنمية المستدامة لأنه حقق أقل متوسط من هذا المؤشر يليه سوريا ومن ثم المغرب ومصر وهي (7.7، 19.5، 32.4، 33.8) على التوالي كما مبين في الجدول (3)
- 2- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الفقر الوطني. وتختلف التقديرات الوطنية بين البلدان وتستند التقديرات المستمدة من مسح الاسر المعيشية، التخفيف من الفقر القوة الدافعة لنشاط التنمية المستدامة وذلك بسبب التأثير الحاسم لتلاقي المصالح في البعدين الاقتصادي والاجتماعي لذلك النشاط. (مجهول، 2001)، وان للمؤشر المذكور آنفاً تأثير سلبى في عمية التنمية المستدامة فكما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني انخفض مستوى تحقيق التنمية المستدامة، وأوضحت المتوسطات المتعلقة بهذا المؤشر في بلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً بان الأردن يأتي بالمرتبة الأولى يليه سوريا ومن ثم المغرب ومصر وهي (9.8، 15.3، 16.1، 18.5) على التوالي وكما في الجدول (3).
- 3- معدل البطالة:** يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. (الهيبي، 2005) ويرتبط هذا المؤشر بعلاقة عكسية مع التنمية المستدامة هذا من جهة كما وان زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة الفقر والذي يؤثر تأثيراً سلبياً في عملية التنمية المستدامة من جهة أخرى، فنجد من متوسطات معدل البطالة في بلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الاولى لأنه تمتلك أقل معدلات للبطالة يليها مصر ومن ثم الأردن والمغرب وهي (6.9، 8.6، 12.6، 14.9) على التوالي وكما موضح في الجدول (3).
- 4- نوعية الحياة:** يمثل مؤشر نوعية الحياة الاحوال العامة للسكان صحية وتعليمية، ان الهدف من استخدام هذا المؤشر هو الارتفاع بنوعية الحياة المتدنية للبلدان الفقيرة ويستخدم لقياس هذا المؤشر كل من:

أ- عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم ان يبلغو سن الاربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان.
ب- نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة اساسية للتنمية المستدامة. (علي، 2003)

مصدر الماء المؤمن: يرتبط هذا المؤشر بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة إذ أن توافر درجات مرتفعة من الانتفاع بمياه الشرب المأمونة هي مسألة أساسية ومهمة لإدامة الحياة، وبمقارنة متوسطات هذا المؤشر لبلدان العينة نستنتج بان الاردن حقق أعلى متوسط ويليه مصر ومن ثم سوريا والمغرب وهي (96، 92.6، 86، 76.7) على التوالي وكما في الجدول الآتي (3).

5- التعليم: ان من ضروريات التنمية المستدامة هي وجود عدد كبير من السكان المتعلمين والهدف من استخدام هذا المؤشر هو لاطهار التطور والتدهور الحاصل في المستوى التعليمي بهدف زيادة نسبة السكان المتعلمين والارتقاء بمستويات التعليم ونوعيته وتوسيعه التي تعكس حالة التعليم في أي بلد. (ورد، 2006). ويستخدم هذا المؤشر لقياس كل من نسبة الأشخاص الذين تتجاوز اعمارهم (15) سنة والذين هم اميون، والمعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي. (مجهول، 2010)

أ- نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم فوق 15 سنة وهم أميون: أن العلاقة بين نسبة هذا المؤشر والتنمية المستدامة علاقة عكسية، فنجد من المتوسطات بان، الأردن يأتي بالدرجة الأولى ويليه سوريا ومن ثم مصر والمغرب وهي (16.1، 30.6، 44.8، 56.8) على التوالي وكما في الجدول (3)

ب- **المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية:** التعليم هو إحدى أقوى الأدوات التي يُستعان بها في الحد من الفقر وعدم الإنصاف، وهو يُرسي أساساً للنمو الاقتصادي المستدام، وان علاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة علاقة طردية أي ان ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى تعجيل تحقيق التنمية المستدامة ومن ملاحظة المتوسطات المتعلقة بهذا المؤشر تبين بان الأردن يأتي بالمرتبة الأولى ويليه مصر ومن ثم سوريا والمغرب، وهي (83.2، 86.8، 53.2، 39.4) على التوالي وكما في الجدول (3)

6- معدل النمو السكاني: هو متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية، وان لمعدل النمو السكاني تأثير سلبي في تحقيق التنمية المستدامة أي أن ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى انخفاض تحقيق عملية التنمية المستدامة، فتبين من متوسطات معدل النمو السكاني لبلدان العينة ولمدة الدراسة بان المغرب حقق اقل معدل نمو سكاني أي بمعنى تزداد فيه إمكانية تحقيق التنمية المستدامة يليه مصر وتساويا الأردن وسوريا، وهي (1.7، 2.1، 3.1، 3.1) على التوالي وكما في الجدول (3).

7- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية: ويعد هذا المؤشر من اكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري هو يقاس كنسبة مئوية. (وديع، 2002)، ويؤثر هذا المؤشر تأثير ايجابياً في تحقيق التنمية المستدامة، فمن متوسطات هذا المؤشر نستنتج بان الأردن يسهم بالدرجة الأولى ويليه سوريا ومن ثم المغرب ومصر، وهي (1.73، 3.50، 1.50، 1.43) على التوالي وكما مبين في الجدول (3).

ولأجل قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة فقد تم إعطاء المؤشرات الاجتماعية نسبة (24%) من نسبة إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة (100%)، فقد حصل الأردن على أعلى نسبة ويليه مصر ومن ثم سوريا والمغرب وهي (9.02، 9.7، 9.98، 11.89) على التوالي وكما في الجدول (4).

ثالثاً: المؤشرات البيئية

1- نصيب الفرد من الموارد المائية: يرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني في الدول العربية والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن اعادة توزيع الدخل التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية العربية. (الهيبي، 2005). ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة كمية الموارد المائية المتجددة السنوية على عدد السكان في تلك السنة (سماقه، 2006)، وان لهذا المؤشر تأثير ايجابي في تحقيق هدف التنمية المستدامة، ومن متوسطات هذا المؤشر في بلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً بان المغرب يأتي بالدرجة الأولى ويليه مصر ومن ثم سوريا والاردن وهي (1106.7، 917.5، 520.6، 171.8) على التوالي وكما في الجدول (5)

الجدول (3): متوسطات المؤشرات الاجتماعية في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (3): The averages of social indicators of sample countries for period (1980-2008).

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	المؤشرات indicators
32.8	33.4	19.5	7.7	1- الفقر البشري Human poverty
16.1	18.5	15.3	9.8	2- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. Population life below the national poverty line
14.9	8.6	6.9	12.6	3- معدل البطالة Rate unemployment
76.7	92.6	86	96	4- مصدر الماء المؤمن Water resource supply
56.8	44.8	30.6	16.1	5- نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم فوق 15 سنة وهم أميون

				Raito of people above is years and ignorant
39.4	68.8	53.2	83.2	6- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية Total average of going up second any school
1.7	2.1	3.1	3.1	7- معدل النمو السكاني Average of population growth
50.1	43.1	50.3	73.1	8- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية Percentage of urbane zones

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هذه المؤشرات في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Source: preparing by researcher depending on the data of indicators of sample countries for period (1980-2008).

2- الاستخدام السنوي للمياه من مجموع كمية المياه المتجددة: وهو نسبة كمية المياه المستخدمة سنويا الى مجموع كمية المياه المتجددة ويتم حسابه من خلال قسمة الاستخدام السنوي للمياه على الموارد المائية المتجددة. وهذا يعني ان العلاقة بين نسبة المتغير المذكور آنفاً وتحقيق هدف التنمية المستدامة علاقة عكسية، ومن المتوسطات المتعلقة بمؤشر استدامة المياه نجد بان المغرب يأتي بالدرجة الأولى ويليه الاردن ومن ثم سوريا ومصر وهي (316.7، 195.0، 150.4، 39.0) على التوالي وكما في الجدول (5).

الجدول (4): نسبة مساهمة المؤشرات الاجتماعية من اجمالي مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (4): The shares of social indicators of total sustainable development indicators of sample counters for period (1980-2008)

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	%	المؤشرات الاجتماعية social indicators
0.5	0.5	0.5	0.75	%3	الفقر البشري Human poverty
0.5	0.5	0.5	0.62	%4	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني Population life below the national poverty line
0.5	0.57	0.67	0.5	%4	معدل البطالة Rate unemployment
2.34	2.76	2.58	2.88	%3	مصدر الماء المؤمن Water resource supply
1	1	1.04	1.08	%2.5	نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم فوق 15 سنة وهم أميون Raito of people above is years and ignorant
1.05	1.84	1.42	2.22	%2.5	المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية Total average of going up second any school
1.19	1.14	1.04	1.04	%2	معدل النمو السكاني Average of population growth
1.94	1.67	1.95	2.8	%3	النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية Percentage of urbane zones
9.02	9.98	9.7	11.89	%24	المجموع Total
4	2	3	1		تسلسل البلد Serial of country

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومتوسطات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدمة.

Source: preparing by researcher depending on data and averages of sustainable development indicators in development countries.

3- متوسط نصيب الفرد الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من اجمالي الارض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الاخيرة في بلدان العينة ويرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع معدل النمو السكاني. (اميمة، 2008) وهذا الامر يؤدي الى صعوبة توفير الانتاج الزراعي الذي يعني بمتطلبات توفير الغذاء للسكان مالم تأخذ بتطبيق الاساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية في الزراعة العربية، (الهيتمي، 2005) وإن لهذا المؤشر علاقة طردية مع عملية تحقيق التنمية المستدامة وبالاعتماد على المتوسطات نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الأولى من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم الاردن ومصر وهي (0.06، 0.31، 0.36) على التوالي كما في الجدول (5)

4- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يعكس هذا المؤشر كثافة استخدام الاسمدة، وتتبع الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر من كونه يعكس التوسع العمودي في الزراعة وارتباط ذلك باننتاجية الأرض والفلاح. ويقاس هذا المؤشر بالكيلوغرامات للهكتار خلال فترة كميّة الأسمدة المستخدمة سنويا على مساحة الأراضي الزراعية. (مجهول، 2001) وان للمؤشر المذكور أنفاً علاقة عكسية مع التنمية المستدامة فكلما ازدادت كميّة استخدام الاسمدة الكيماوية كلما ازداد تأثيرها على الإنسان، حيث أن تراكمها في الغذاء يسبب الفشل الكبدي والكولي والسرطان وغير ذلك من الأمراض وهذا الأمر يحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي الترتيب تبعا لاقبل متوسط لبلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً، مصر ويليه سوريا من ثم المغرب والاردن وهي (447.7، 479.6، 519.0، 780.6) على التوالي كما في الجدول (5)

5- الأراضي المصابة بالتصحّر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحّر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد (الهيّتي، 2005)، وتحقيقاً للمبادرة العربية للتنمية المستدامة الصادرة عن مجلس الوزراء المسؤولين عن البيئة والتي تم تقديمها لمؤتمر قمة التنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002 والتي أكدت على دعم دور مؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيعهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة والتي أولت مشكلة التصحر عناية كبيرة، وطالبت بتضافر الجهود للحد من هذه المشكلة الخطيرة، ووضع إستراتيجيات لتنفيذ خطط مكافحة التصحر في بلدان العينة، وقد اعتمدت القمة العربية عام 2004 المبادرة العربية للتنمية المستدامة، وأجازت قمة الجزائر عام 2005 مخطط تنفيذها (عدلي، 2007). وان لهذا المؤشر علاقة عكسية مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبمقارنة متوسطات نسبة التصحر في بلدان العينة ولمدة البحث نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الأولى من حيث مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم مصر والاردن وهي (10.9، 57.6، 65.8، 81.6) على التوالي وكما في الجدول (5)

6- التغيير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة البلد: يشير هذا المؤشر الى التغيير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الاجمالية للبلد. وقد تعرضت الغابات الى كثير من الانتهاكات والتعديت والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والامراض. وكنتيجة لهذه العوامل فقد انحصرت مساحة الغابات في بعض بلدان العينة منها كما تراجع خصائصها من حيث النوعية والانتاجية والتوازن البيئي، (الهيّتي، 2005) فللغابات اهمية خاصة في المحافظة على البيئة فهي تحمي التربة والماء والهواء من التلوث اي لها دور مهم وفعال في المحافظة على التوازن الطبيعي وتحسين البيئة وحياة الانسان، وتشكل الغابات شبكة تمنع التربة المتماسكة من الانجراف والتصحر التي تعتبر غطاءً جيداً للأرض في المحافظة عليها وعلى مياها من التبخر (الجلبي، 2003)، وان لهذا المؤشر علاقة طردية مع تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومن خلال مقارنة متوسطات بلدان العينة ولمدة الدراسة نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الأولى من حيث مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم مصر والاردن وهي (0.011، 0.002، 0) على التوالي وكما في الجدول (5).

ثالثاً: المؤشرات المؤسسية.

1- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة: يعد هذا المؤشر اهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد. تحتل الدول العربية موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية. (الهيّتي، 2005)، ومن متوسطات هذا المؤشر نجد بان سوريا تأتي بالدرجة الاولى في تعجيل عملية التنمية المستدامة وتليها الأردن ومن ثم مصر والمغرب وهي على التوالي (85.6، 80.6، 66.0، 38.5) كما في الجدول (7).

ولأجل قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة فقد تم إعطاء المؤشرات البيئية نسبة (20%) من نسبة إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة (100%). فقد حصلت سوريا على اعلى نسبة من المؤشرات البيئية ويليه المغرب ومن ثم مصر والاردن وهي (7.88، 7.46، 4.94، 4.14) على التوالي وكما في الجدول (6).

2- المشتركون في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة: يشير هذا المؤشر الى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشاركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ الى الشبكة الهاتفية البديلة العمومية القائمة على احدى التكنولوجيتين الخليويتين المتماشية او الرقمية (اميمة، 2008). وان لهذا المؤشر علاقة طردية مع التنمية المستدامة. فنجد من المتوسطات ادناه بان الأردن يأتي بالدرجة الأولى من حيث مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم مصر وسوريا وهي على التوالي (225.3، 174.0، 101.5، 71.4) كما في الجدول (7).

الجدول (5): متوسطات المؤشرات البيئية في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (5): The averages of environmental indicators of sample countries for period (1980-2008).

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	المؤشرات Indicators
1106.7	917.5	520.6	171.8	1- نصيب الفرد من الموارد المائية Water resources per capital
39.0	316.7	195.0	150.4	2- الاستخدام السنوي للمياه من مجموع كمية المياه المتجددة Uses per year from total renewable water resources
0.31	0.04	0.36	0.06	3- متوسط نصيب الفرد الأراضي المزروعة Available crop lands per capital

519.0	447.7	479.6	780.6	4- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً Annual use of fertilizers
57.6	65.8	10.9	81.6	5- الأراضي المصابة بالتصحر Lands affected by desertification
0.011	0.002	0.032	0	6- التغير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة البلد The change of forest area as percentage of country area

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هذه المؤشرات في بلدان العينة للمدة (1980_2008)
Source: preparing by researcher depending on the data of indicators of sample countries for period (1980-2008).

الجدول (6): نسبة مساهمة المؤشرات البيئية من إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (6): The shares of environmental indicators of total sustainable development indicators of sample counters for period (1980-2008)

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	%	المؤشرات البيئية environmental indicators
1.22	1.1	0.84	0.61	%2	نصيب الفرد من الموارد المائية Water resources per capital
1.5	0.6	0.73	0.98	%3	الاستخدام السنوي للمياه من مجموع كمية المياه المتجددة Uses per year from total renewable water resources
2.32	0.74	2.55	0.86	%4	متوسط نصيب الفرد الأراضي المزروعة Available crop lands per capital
1.4	1.5	1.7	0.69	%4	كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً use of fertilizers annual
0.5	0.5	1.5	0.5	%5	الأراضي المصابة بالتصحر Lands affected by desertification
0.52	0.50	0.56	0.5	%2	التغير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة البلد The change of forest area as percentage of country area
7.46	4.94	7.88	4.14	%20	المجموع Total
2	3	1	4		تسلسل البلد Serial of country

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومتوسطات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدمة.
Source: preparing by researcher depending on data and averages of sustainable development indicators in development countries.

3- الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة: يمكن ان يكون عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين مقياساً لقدرة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز انتاجيته. (اميمة. 2008) وكثافة الحواسيب الشخصية مهما يكن معدلها. هي شرط مسبق لتوصيل الانترنت. وهذه هي حال الدول العربية. حيث مازالت الاجهزة المحمولة باليد غير متيسرة على نطاق واسع. والبيانات عن مستعملي الحواسيب الشخصية ليست موثوقة تماماً. (الهيبي. 2005). وان لهذا المؤشر علاقة طردية مع التنمية المستدامة ومن متوسطات هذا المؤشر نجد بان الاردن يساهم في عملية التنمية المستدامة بالدرجة الاولى ويليها سوريا ومن ثم مصر والمغرب وهي (27.2 .20.5 .18 .10.3) على التوالي وكما في الجدول (7)

4- مستعملو الانترنت لكل 1000 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات. (اميمة. 2005) ومن متوسطات هذا المؤشر في بلدان العينة نجد بان المغرب يساهم في نقل المعلومات والمعارف وهذا بدوره يعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ويليها الاردن ومن ثم سوريا ومصر وهي على التوالي (70.0 .62 .35.8 .23.6) وكما مبين في الجدول (7)

5- عدد اجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة: فنجد من متوسطات المؤشر المذكور أنفاً بان مصر ياتي بالدرجة الاولى ويليها المغرب ومن ثم الاردن وسوريا وهي (104.3 .155.1.127.3.111.9) على التوالي وكما في الجدول (7)

6- العلم والتكنولوجيا: العلماء والمهندسون في مجال البحث والتطوير هو عبارة عن عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة والانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. وان لهذا المؤشر علاقة طردية مع التنمية المستدامة (مجهول. 2001)

أ- عدد العلماء والمهندسون لكل مليون نسمة: الباحثون في مجال البحث والتطوير هم اختصاصيون يعمل على تطوير أو استنباط معارف ومنتجات وعمليات وأساليب وأنظمة في مجال إدارة المشاريع التي يعملون عليها. ويعتبر الطلاب الذين يحضرون لشهادة الدكتوراه الذين يعملون في مجال البحث والتطوير ضمن هذه الفئة وفقاً للتصنيف الدولي. (مجهول. 2007) فنجد من متوسطات هذا المؤشر في بلدان العينة وللمدة المذكورة آنفاً بان مصر يأتي بالدرجة الأولى في مساهمته في البحث والتطوير وهذا بدوره يعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم الأردن وسوريا وهي على التوالي (9.472. 0.336. 0.316. 295.5) وكما مبين في الجدول (7)

ب- الإتفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يقصد به النفقات الجارية والرأسمالية (بما فيها التكاليف العامة) التي تصرف على الأنشطة الإبداعية المنتظمة والهادفة إلى زيادة مخزون المعرفة. تشمل البحوث الأساسية والتطبيقية وعمليات التطوير القائمة على إجراء التجارب التي تؤدي إلى إنتاج أدوات أو أجهزة أو عمليات تصنيع جديدة. (مجهول. 2006) ومن خلال مقارنة متوسطات بلدان العينة ولمدة الدراسة نجد بان الاردن يأتي بالدرجة الأولى من حيث مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ويليه المغرب ومن ثم مصر وسوريا وهي (6.5. 0.4. 0.2. 0.1) على التوالي وكما في الجدول (7).

ولأجل قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة فقد تم إعطاء المؤشرات المؤسسية نسبة (16%) من نسبة إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة (100%). فقد حصل الاردن على اعلى نسبة ويليه المغرب ومن ثم مصر وسوريا وهي (39.94. 6.39. 5.62. 5.02) على التوالي وكما في الجدول (8).

يوضح الجدول (9) قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة (1980-2008) بنسبة (100%) موزعة على مؤشرات التنمية المستدامة المذكورة آنفاً فقد حصل الاردن على اعلى نسبة من مجموع (100%) من مؤشرات التنمية المستدامة ويليه سوريا ومن ثم المغرب و مصر وهي (42.7. 39.4. 38.6. 33.5) على التوالي وكما في الجدول (9).

ب- التحليل الكمي:

اولاً: نموذج نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي: تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في نموذج نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2008) وكما في الجدول (10). حيث كانت افضل صيغ التقدير هي الصيغة الخطية في كل من الاردن وسوريا والمغرب. وفي مصر الصيغة اللوغارتمية المزدوجة كما أعطت القوة التفسيرية للنماذج المقدره R^2 (0.91). (0.72). (0.73). (0.46) لكل من الاردن وسوريا ومصر والمغرب على التوالي من التغيرات الحاصلة في نسبة اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي تقسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. كذلك ظهرت معنوية المعادلات من خلال اختبار (F) وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي من خلال اختبار كلاين وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دارين واطسون. أما المتغيرات المستقلة فهي على النحو الاتي:

1- نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (X_1): ظهرت المعنوية السلبية لمعلمة هذا المتغير في الأردن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية على اعتبار ان الديون هي لايفاء متطلبات في جوانب خدمية واخرى أكثر مما هي تتوجه نحو الاستثمارات المحلية بشكل مباشر. كما ظهر هذا المتغير بمعنوية غير سلبية في سوريا وهذا مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية ويعود ذلك الى ان استثمار الديون يتم في مجالات سلع الانتاج في انشاء الابنية ومتطلبات الانتاج الاخرى. (ومعنوي وغير سلبي) في مصر والمغرب

الجدول (7): متوسطات المؤشرات المؤسسية في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (7): The averages of organization indicators of sample countries for period (1980-2008).

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	المؤشرات Indicators
38.5	66.0	85.6	80.6	1- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة Main phone lines per 1000 person
174.0	101.5	71.4	225.3	2- المشتركون في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة Partaking in phone per 1000 person
70.0	23.6	35.8	62	4- مستعملو الانترنت لكل 1000 نسمة User of internal per 1000 person
127.3	155.1	104.3	111.9	5 عدد اجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة The numbers of Tv per 1000 person
336.0	472.9	295.5	316.4	6- عدد العلماء والمهندسون لكل مليون نسمة The numbers of scientists and engineers per one

				million person
0.4	0.2	0.1	5.6	7- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي The expenditures about research and developing as percentage of GDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هذه المؤشرات في بلدان العينة للمدة (2008_1980)
Source: preparing by researcher depending on the data of indicators of sample countries for period (1980-2008).

الجدول (8): نسبة مساهمة المؤشرات المؤسسية من إجمالي مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (8): The shares of organization indicators of total sustainable development indicators of sample counters for period (1980-2008)

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	%	المؤشرات المؤسسية organization indicators
0.56	0.61	0.65	0.64	%1	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة Main phone lines per 1000 person
0.95	0.55	0.39	1.24	%1.5	المشتركون في الهاتف النقال لكل 1000 نسمة Partaking in phone per 1000 person
0.57	0.63	0.65	0.7	%2	الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة special computers per 1000 person
0.93	0.64	0.72	0.88	%2	مستعملو الانترنت لكل 1000 نسمة User of internal per 1000 person
1.26	1.43	1.13	1.17	%1.5	عدد اجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة The numbers of Tv per 1000 person
1.32	1.46	1.28	1.31	%4	عدد العلماء والمهندسين لكل مليون نسمة The numbers of scientists and engineers per one million person
0.8	0.3	0.2	4	%4	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي The expenditures about research and developing as percentage of GDP
6.39	5.62	5.02	9.94	%16	المجموع Total
2	3	4	1		تسلسل البلد Serial of country

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومتوسطات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدمة.
Source: preparing by researcher depending on data and averages of sustainable development indicators in development countries.

الجدول (9): مدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان العينة للمدة 2008-1980
Table (9): The range of conforming sustainable development in sample countries for period (1980-2008).

Morocco	Egypt	Syria	Jordan	المؤشرات indicators
15.75	12.99	16.79	16.7	المؤشرات الاقتصادية Economical indicators %40
9.02	9.98	9.7	11.89	المؤشرات الاجتماعية Social indicators %24
7.46	4.94	7.88	4.14	المؤشرات البيئية Environmental indicators %20
6.39	5.62	5.02	9.94	المؤشرات المؤسسية organization indicators %16
38.6	33.5	39.4	42.7	المجموع summation 100%
3	4	2	1	تسلسل البلد Country series

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ومتوسطات مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان العالم المتقدمة.
Source: preparing by researcher depending on data and averages of sustainable development indicators in development countries.

2- نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي (X_2): لم تظهر المعنوية السلبية لمعلمة هذا المتغير في معظم بلدان العينة (سوريا ومصر والمغرب) وهذا مخالف لتوقعاتنا والنظرية الاقتصادية اذ يعود سبب ذلك الى ان الاستثمار الاجنبي لايساهم بشكل مباشر في تراكمات او اضافات الاستثمار الثابت المحلي. (وغير معنوية سلبية) في الاردن.

3- نسبة الاستيرادات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (X_3): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في جميع بلدان العينة وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا لان الاستيرادات السلعية ولاسيما السلع الانتاجية والراسمالية تساهم في زيادة الاستثمار المحلي وعلى شكل رأس المال الثابت.

4- الدخل القومي (X_4): ظهرت المعنوية غير الايجابية لمعلمة هذا المتغير في جميع بلدان العينة وهذا لايتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا ويعود سبب ذلك الى ان الزيادة في الدخل القومي لاتساهم في زيادة الاستثمار الاجمالي المحلي بزيادات متزايدة من ناحية. كما هو في زيادة توجهات الدخل القومي للانفاق على سلع الاستهلاك والخدمات اكثر.

5- نسبة اجمالي الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي (X_5): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في الاردن وسوريا وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا. وكما في الجدول الاتي:-

الجدول (10): اجمالي الاستثمار الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (10): Total fixed investment per GDP in sample countries (1980-2008).

نوع الدالة Type of Function	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	X_i	البلدان
خطية Liner	0.568	-2.661	0.750	////////	- 0.89	β_i	الأردن Jordan $R^2 = 0.91$ F =65.714 D-W =1.825
	6.777	-13.098	14.936	////////	-6.928	t^*	
خطية Liner	0.253	-0.564	0.929	////////	0.057	β_i	سوريا Syria $R^2 = 0.72$ F =15.617 D-W =1.746
	2.282	-3.983	7.355	////////	4.480	t^*	
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	////////	-0.462	0.388	////////	////////	β_i	مصر Egypt $R^2 = 0.73$ F =36.597 D-W =0.717
	////////	-5.839	3.592	////////	////////	t^*	
خطية Liner	////////	-0.433	0.905	////////	////////	β_i	المغرب morocco $R^2 = 0.46$ F =11.306 D-W =2.292
	////////	-4.008	4.711	////////	////////	t^*	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في نسبة اجمالي الاستثمار المحلي الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2008-1980)

Source: prearing by researcher depending on the results of quantitative analysis of affected factors on the total fixed investment(1980-2008).

ثانياً: نموذج نسبة الصادرات الى الواردات من السلع والخدمات: تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في نموذج نسبة الصادرات الى الواردات من السلع والخدمات في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2008-1980) وكما في الجدول (11):

اذ كانت افضل صيغ التقدير هي الصيغة اللوغارتمية المزدوجة في كل من الاردن والمغرب. وفي سوريا الصيغة شبه اللوغارتمية والصيغة الخطية في مصر كما أعطت القوة التفسيرية للنماذج المقدره R^2 (0.68). (0.90). (0.89). (0.88) لكل من الاردن وسوريا ومصر والمغرب على التوالي من التغيرات الحاصلة في نسبة الصادرات الى الواردات من السلع والخدمات تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. كذلك ظهرت معنوية المعادلات من خلال اختبار (F) وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي من خلال اختبار كلاين وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دارين واطسون. أما المتغيرات المستقلة فهي على النحو الاتي:

1- نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (X₁): ظهرت المعنوية غير الايجابية لمعلمة هذا المتغير في سوريا ومصر وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة الاستثمار لا تؤدي الى زيادة الصادرات لان معطيات الاستثمار تكون على مدى طويل عن طريق توسيع الطاقة الانتاجية القائمة او انشاء طاقات انتاجية جديدة ومتطلبات اخرى ليس من شأنها ان تكون موجهة بشكل مباشر نحو تطوير الصادرات او تحقيق فوائض انتاجية تؤدي الى زيادة الصادرات. (غير معنوي وغير ايجابي) في الاردن والمغرب.

2- الدخل القومي (X₂): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في معظم بلدان العينة (الاردن وسوريا والمغرب) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا اذ تعكس العلاقة الطردية بينه وبين المتغير المعتمد اذ ان زيادة الدخل القومي تؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي تحقيق فائض يؤدي الى زيادة الصادرات من السلع والخدمات. (ومعنوي غير ايجابي) في مصر وهذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية وذلك لان توجهات الدخل القومي نحو الانفاق على توفير سلع الاستهلاك والخدمات في مجال السياحة اكثر مما يكون توجهه نحو توفير سلع الانتاج وتوسيع الطاقات الانتاجية وكنتيجة لذلك فانه لا يؤدي الى زيادة متزايدة في الصادرات على المدى الطويل.

3- نسبة الاستيرادات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (X₃): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في مصر وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا. على اعتبار ان زيادة الاستيرادات السلعية ولاسيما الانتاجية منها تؤدي الى زيادة الانتاج السلعي وبالتالي تحقيق فائض للتصدير يؤدي الى زيادة الصادرات وعلى المدى الطويل. (ومعنوية غير ايجابية) في المغرب وهذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية لان زيادة الاستيرادات السلعية نتيجة انخفاض الانتاج السلعي المحلي من ناحية وزيادة الطلب المحلي الامر الذي يؤدي الى انخفاض الصادرات من السلع والخدمات. (وغير معنوي وغير ايجابي) في الاردن وسوريا.

4- سعر الصرف (X₄): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في جميع بلدان العينة وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا اذ ان زيادة سعر صرف العملة تجاه العملات الاخرى سوف تؤدي الى خفض قيمة العملة وبالتالي يكون هذا الامر دعماً مشجعاً لزيادة الانتاج ونحو تحقيق زيادة الصادرات ومن ثم تحقيق المنافسة في السوق العالمية.

5- نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي (X₅): ظهرت المعنوية السلبية لمعلمة هذا المتغير في الاردن وسوريا وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا اذ تعكس زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض الصادرات بسبب ان الاستثمارات الاجنبية لاتكون دائما نحو متطلبات الانتاج بقدر منتهي تكون نحو الانشاءات والخدمات ومتطلبات اخرى فضلا عن ان نتائجها لاتأتي الا على المدى الطويل وبالتالي لاتؤدي الى زيادات في سلع الصادرات. (وغير معنوي وغير سلبي) في مصر والمغرب. وكما في الجدول (11).

ثالثاً: نموذج معدل البطالة: تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في نموذج معدل البطالة في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2008) وكما في الجدول (12).

حيث كانت افضل صيغ التقدير هي الصيغة الخطية في جميع بلدان العينة الاردن وسوريا ومصر والمغرب. كما أعطت القوة التفسيرية للنماذج المقدره R^2 (0.77). (0.75). (0.86). (0.51) لكل من الاردن وسوريا ومصر والمغرب على التوالي من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. كذلك ظهرت معنوية المعادلات من خلال اختبار (F) وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي من خلال اختبار كلاين وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار داربن واطسون. أما المتغيرات المستقلة فهي على النحو الآتي:

1- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (X₁): ظهرت المعنوية السلبية لمعلمة هذا المتغير في الأردن ومصر وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية على اعتبار ان زيادة الناتج تؤدي الى زيادة العوائد وبالتالي زيادة الدخل القومي الامر الذي يؤدي الى توظيف جديد للأيدي العاملة على اختلاف مستوياتها ولتوسع المشاريع القائمة وانشاء مشاريع عمل جديدة تستوعب قوى عاملة جديدة.. (وغير معنوي وسلبي) في سوريا والمغرب.

2- نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (X₂): ظهرت المعنوية السلبية لمعلمة هذا المتغير في الاردن والمغرب وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ تعني ان انخفاض الاستثمار يؤدي الى عدم خلق مشاريع الامر الذي يؤدي الى انخفاض توظيف القوة العاملة على المدى القصير وعدم تغطيته للعرض المحلي من العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة على المدى الطويل. (وغير المعنوية السلبية) في سوريا ومصر.

الجدول (11): نسبة الصادرات الى الواردات من السلع والخدمات في بلدان العينة.

Table (11): The ratio of export to import from commodities and services in sample countries (1980-2008).

نوع الدالة Type of Function	X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	X _i	البلدان
لوجارتمية مزدوجة Double logramatic	-0.077	0.381	////////	0.248	////////	β_i	الأردن Jordan $R^2 = 0.68$ F = 15.648 D-W = 1.811
	-2.729	3.606	////////	1.939	////////	t*	

شبه لوغارتمية Semi logramatic	-0.026	0.014	////////	0.021	-0.006	β_i	Syria سوريا $R^2 = 0.90$
	-1.986	3.310	////////	6.583	-2.390	t^*	F =56.924 D-W =1.685
خطية Liner	////////	9.442	0.901	-0.362	-0.787	β_i	Egypt مصر $R^2 = 0.89$
	////////	6.440	4.179	-4.635	-2.447	t^*	F =51.360 D-W =1.860
لوغارتمية مزوجة Double logramatic	////////	0.244	-0.495	0.353	////////	β_i	morocco المغرب $R^2 = 0.88$
	////////	5.040	-7.398	7.209	////////	t^*	F =60.843 D-W =2.075

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في نسبة الصادرات الى الواردات من السلع والخدمات في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2008)

Source: preparing by researcher depending on the results of quantitative analysis of affected factors in the ratio of imports to export for countries sample (1980-2008).

3- نسبة الفائض والعجز في الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي (X_3): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في الاردن والمغرب وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي اذ ان زيادة العجز تؤدي الى زيادة معدل البطالة وهذا يعني ان الانفاق هنا هو اكبر من العوائد فضلا عن عدم وجود تمويل بالعجز الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل البطالة لعدم قدرة الحكومة على خلق توظيفات جديدة بسبب عدم توافر ايرادات تمويل التوظيفات الجديدة. كما وان الانفاق معظمه يذهب الى الخدمات والمتطلبات الاخرى. (ومعنوي غير ايجابي) في مصر وهذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية ويعود سبب ذلك الى ان زيادة العجز في الميزانية تؤدي الى انخفاض معدل البطالة وهذا يعني ان زيادة تمويل الميزانية عن طريق العجز يؤدي الى زيادة الانفاق وعلى الخدمات الامر الذي يؤدي الى زيادة في طلب استخدام القوى العاملة في المشاريع والخدمات القائمة على المدى القصير. (وغير معنوي وايجابي) في سوريا.

4- معدل الفقر (X_4): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في معظم بلدان العينة (الاردن ومصر والمغرب) وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا اذ ان زيادة معدل الفقر للبلد تكون عوائدها ودخلها القومي منخفض الامر الذي يؤدي الى انخفاض المتحصلات وانخفاض الدخل المتحصلات وانخفاض الدخل وبالتالي عدم خلق فرص عمل جديدة الامر الذي يؤدي الى زيادة معدل البطالة. (ومعنوي وغير ايجابي) في سوريا وهذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية وتفسير ذلك هو ان الدولة في سوريا تحقق ضمانات معاشية للأفراد العاطلين عن العمل مؤدية الى انخفاض معدل الفقر ورغم ان العاطلين عن العمل في ازدياد.

5- معدل النمو السكاني (X_5): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في المغرب وهذا يتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية وتوقعاتنا باعتبار ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة معدل البطالة يكون اكبر من الطلب على العمل. (ومعنوي وغير ايجابي) في سوريا ومصر وهذا مخالف لمفاهيم النظرية الاقتصادية اذ قد تحدث هذه الحالة عندما توجد توجهات جادة في السياسة الاقتصادية نحو خلق توظيفات جديدة من شأنها ان تؤدي الى انخفاض نسبة البطالة. (وغير معنوي وايجابي) في الاردن. وكما في الجدول (12).

الجدول (12): معدل البطالة في بلدان العينة للمدة (1980-2008).

Table (12): In the rate unemployment in sample countries (1980-2008).

نوع الدالة Type of Function	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	X_i	البلدان
شبه لوغارتمية Semi logramatic	////////	0.015	0.017	-0.011	-0.007	β_i	Jordan الأردن $R^2 = 0.77$
	////////	2.151	2.057	-3.522	-1.987	t^*	F =20.068 D-W =1.015
شبه لوغارتمية Semi logramatic	-0.138	-0.028	////////	////////	////////	β_i	Syria سوريا $R^2 = 0.75$
	-2.297	-3.286	////////	////////	////////	t^*	F =40.012 D-W =0.789
شبه لوغارتمية	-0.402	0.016	-0.005	////////	-0.013	β_i	Egypt مصر

Semi logramatic	-6.535	3.709	-2.161	////////	-2.606	t*	R ² =0.86 F =37.561 D-W =1.507
شبه لوغارتمية Semi logramatic	0.09	0.020	0.014	-0.005	////////	β_i	المغرب morocco R ² =0.51 F =6.31 D-W =0.763
	2.336	3.132	2.286	-1.741	////////	t*	

(////////) تشير إلى عدم معنوية المتغير.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في معدل البطالة في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2008).

Source: preparing by researcher depending on the results of quantitative analysis for unemployment averages of countries sample (1980-2008).

مما سبق نستنتج ما يأتي:

1- رغم التطورات الايجابية في منجزات التنمية المستدامة الا انها لا ترتقي الى المستوى المطلوب الذي يتظافر في توفير وتحقيق متطلبات واهداف التنمية المستدامة.

2- عكست النتائج المتحققة من مجمل مؤشرات التنمية المستدامة الاستنتاجات الإجمالية التالية:
أولاً: المؤشرات الاقتصادية.

أظهرت نتائج هذه المؤشرات تباينات مختلفة لهذه البلدان في نسب انجازاتها في الميدان الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وكانت محصلتها: انجازات لبلد سوريا وليبيا الأردن ومن ثم المغرب ومصر وهي (15.75 .16.7 .16.79).
12.99) على التوالي من اجمالي (40%) كمحصلة للمؤشرات الاقتصادية من نسبة ال(100%) لاجمالي مؤشرات التنمية المستدامة. الا انها لاتعتبر انجازات مشجعة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية.

أظهرت النتائج لهذه المؤشرات تباينات مختلفة لهذه البلدان في نسب انجازاتها في الميدان الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة وكانت محصلتها: انجازات لبلد الأردن وليبه مصر ومن ثم سوريا والمغرب وهي (9.98 .11.89).
9.7 .9.02) على التوالي من اجمالي (24%) كمحصلة للمؤشرات الاجتماعية من نسبة ال(100%) لاجمالي مؤشرات التنمية المستدامة كما انها لاتعد هذه انجازات مكتملة أيضاً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: المؤشرات البيئية.

أظهرت النتائج لهذه المؤشرات تباينات مختلفة لهذه البلدان في نسب انجازاتها في الميدان البيئي لتحقيق التنمية المستدامة وكانت محصلتها: انجازات لبلد سوريا وليبيا المغرب ومن ثم مصر والاردن وهي (4.94 .7.46 .7.88).
4.14) على التوالي من اجمالي (20%) كمحصلة للمؤشرات البيئية من نسبة ال(100%) لاجمالي مؤشرات التنمية المستدامة غير ان هذه الانجازات لا تعتبر انجازات فاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: المؤشرات المؤسسية.

أظهرت النتائج لهذه المؤشرات تباينات مختلفة لهذه البلدان في نسب انجازاتها في الميدان البيئي لتحقيق التنمية المستدامة وكانت محصلتها: انجازات لبلد الاردن وليبه المغرب ومن ثم مصر وسوريا وهي (5.62 .9.94.6.39).
5.02) على التوالي من اجمالي (16%) كمحصلة للمؤشرات المؤسسية من نسبة ال(100%) لاجمالي مؤشرات التنمية المستدامة الا ان هذه الانجازات لم تكن بالمستوى المطلوب نحو تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: باستخلاص النتائج المتحققة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية من خلال المؤشر العام ال(100%) لاجمالي مؤشرات التنمية المستدامة تبين ان الاردن قد حقق انجازات على مسار التنمية المستدامة وبنسبة (42.7) وليبه سوريا وبنسبة (39.4) ومن ثم المغرب ومصر وبنسبة (33.5 .38.6) على التوالي. ومن المحصلة النهائية هذه نستخلص ان هذه الانجازات لاتزال في مراحل غير متقدمة في بلدان العينة وهذا يعود الى تدني مستوياتها وأساليبها وأدواتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والى تدني قدراتها ومستوياتها الذاتية والهيكلية. وهذا الامر يتطلب المزيد من الانجازات الفاعلة والمفيدة والجادة في هذه الميادين المختلفة من اجل الوصول الى تحقيق تكاملي لاهداف التنمية المستدامة والتي محصلتها تحقيق المنافع والفوائد لاجيال الحاضر والمستقبل في الميادين المختلفة.

وعليه نوصي بما يأتي:

1- رغم التطورات الحاصلة على مؤشرات التنمية المستدامة الا ان الانجازات تكون صغيرة والنتائج المتحققة والتي تعكس ان هناك توجه حقيقي نحو تحقيق التنمية المستدامة في المؤشرات والارتقاء بمنجزات التنمية المستدامة الى المستوى المطلوب الذي يحقق تطلعات الحاضر والمستقبل.

2- الاهتمام المتزايد بمؤشرات التنمية المستدامة ككل لان منها يمثل عوامل القوى الدافعة لتحقيق التنمية ومنها يمثل الحالة القائمة ومنها مايمثل المتطلبات المستقبلية (الاستجابة). لذا فان الاهتمام بها وتنميتها وتطويرها وتحقيق أدائها مما لاشك ان له تأثير كبير نحو تحقيق التنمية المستدامة.
3- يجب ان يكون هناك اهتمام كبير ودائم لدى مراكز البحث العلمي وفي الجامعات للاهتمام بالتنمية المستدامة وتحقيق فاعليتها على ارض الواقع في عملية بناء وتجديد الموارد وتقليل الهدر والاستغلال غير الصحيح بما ينسجم نحو تحقيق متطلبات الحاضر والمستقبل.

THE SUSTAIN DEVELOPMENTS AND THEIR IN SELECTED ARABIC COUNTRIES FROM (1980-2008)

Salim Mohammed Salih Al-Youzbaki

Naseem Zuhair Hamad Abdullah

Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq

E-mail: Salim51956@yahoo.com

ABSTRACT

This study aims to measure the level in achieving the sustain development in countries under study by using the mathematic way in accounting the sustain development references and measuring the effective factors on some sustain development references by using the standard economical method in analyzing as it is the major economic transformations and the resulting economic growth at high rates in light of the negligence of usability standards and principles of economic resources, social and cultural life and its effects on natural resources, climate and its object and high economic costs of natural disasters and industrial waste and waste costs, the costs of climate change, the costs of breach of biodiversity and ecological balance, desertification costs of waste and the commercial exploitation of the resource-intensive industrial and agricultural) and this led to the concept of development and associated changes and economic growth in order to adopt policies of sustainable development and sustainable growth and are in Atarhma the rational use of resources and the preservation of life, climate, wealth and observance of human generations subsequent extension of the utilization of available resources. this researcher concluded that the sample countries have made achievements differentiated towards achieving sustainable developments as Jordan had the highest proportion of the total (100%) of the indicators sustainable development, followed by Syria and then Egypt, Morocco, and they (42.7, 39.4, 38.6, 23.5) respectively. But those achievements do not represent the required level, as the independent variable varied in its impact on some indicators of sustainable development, namely, (the proportion of total investment hard to GDP, the proportion of exports of good and services to imports of goods and services, the unemployment rate) for the sample countries.

Keywords:

Received: 2/3/2013. Accepted: 11/11/2013.

المصادر

- أميمة (2008). بحث حول التنمية المستدامة. منتدى البحوث الاقتصادية. الجزائر.
الجلبي. أياد بشير (2003). التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية (دراسة في اقتصاد البيئة). أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل.
سماقه. بي. ايوب انور حمد (2006). البيئة والتنمية المستدامة. دار التفسير للنشر والاعلان. اربيل.
عدي. عماد الدين (2007). التنمية المستدامة للصحاري. دراسات الشبكة العربية للبيئة والتنمية (الرائد).
علي. عبد القادر علي (2003). اقتصاديات الصحة. مجلة جسر التنمية. (22): 11.
مجهول (2001). تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا. نيويورك.

مجهول (2006) الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. مؤشرات التنمية العالمية. بيانات البنك الدولي

مجهول (2007) عدد العلماء والمهندسون لكل مليون نسمة. الإجمالي. مؤشرات التنمية العالمية. بيانات البنك الدولي

مجهول (2009). بحث حول التنمية المستدامة. منتدى العربي الاكاديمي للعلوم والبحوث العلمية. الجزائر.

مجهول (2010). التنمية المستدامة. كلية الحقوق. قسم العلوم السياسية. الجزائر.

الهيبي. نوزاد عبدالرحمن (2005). التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. مجلة الجندول. (25):

وديع. محمد عدنان (2004). مفهوم التنمية. مجلة جسر التنمية. (1): 72 .

Anonymous (2008), Measuring Sustainable Development. Report of the Joint UNECE/ OECD/ Eurostat Working Group on Statistics for Sustainable Development, New York and Geneva.

Roger, P. and G. James, (1996) Natural Resource and Environmental Economics, Sustainable Development, London, New York.

Steevinze, C. (2005) Measuring Sustainable Development, OECD.

